Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-1/27-37 Volume (12), Issue (1), 2022, Pages: 27-37

The impact of military spending on the financial performance in Iraq For the period 2003 -2020

Wadhah Raheem Rahi*

[1]**college of Administration and Economics / University of Muthanna**

ABSTRACT

Given the importance of the issue of public expenditures and their role in supporting economic development and as a result of the repeated wars on Iraq, the increase in military spending had a negative impact on the performance of the financial policy of the Iraqi economy, so researchers tried to focus on this subject to reach a mechanism that makes the repeated increases in military spending less painful. On the financial performance, by relying on international experiences in this field and their role in transforming the spending process on military magazines with an economic return, making the process of economic development based on the results of international experiences related to the subject, and the researchers concluded that the increase in public spending, and in particular spending The military was very large and had a negative impact on the economic performance of the field of economic activities. The researchers recommended relying on local capabilities to supply the military industry with all the requirements that would raise the level of the defense and security structure in Iraq and all the requirements of industrial development in this field in order to show the real effects of military spending on financial performance.

Received: 13/1/2022
Accepted: 24/2/2022
published: 31/3/2022

*Corresponding Author: Wadhah_raheem@mu.edu.iq

أثر الانفاق العسكري على الأداء المالي في العراق للمدة 2003 -2020

م.وضاح رحيم راهي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

المستخلص

نظراً لأهمية موضوع النفقات العامة وما لها من دور في رفد التنمية الاقتصادية ونتيجة للحروب المتكررة على العراق ، كان لزيادة الانفاق العسكري اثر سلبي على أداء السياسة المالية للاقتصاد العراقي ، لذا حاول الباحثين التركيز على هذا الموضوع للوصول الى الية تجعل من الزيادات المتكررة للانفاق العسكري اقل وطئه على الأداء المالي وذلك بالاعتماد على التجارب الدولية في هذا المجال وما لها من دور في تحويل عملية الانفاق على المجلات العسكرية ذات مردود اقتصادي يجعل من عملية التنمية الاقتصادية مستندين الى نتائج التجارب الدولية ذات الصلة بالموضوع ، وتوصل الباحثين الى ان زيادة الانفاق العام وعلى وجه الخصوص الانفاق العسكري كان كبيراً جداً وذو اثر سلبي على الأداء الاقتصادي لمجال الأنشطة الاقتصادية وأوصى الباحثين بالاعتماد على القدرات المحلية لرفد الصناعة العسكرية بكل المتطلبات التي من شانها رفع مستوى هيكل الدفاع والامن في العراق وكل متطلبات التطور الصناعي في هذا المجال وذلك لبيان الاثار الحقيقية للانفاق العسكري على الأداء المالي .

الكلمات المفتاحية : الانفاق العسكري ، الدين العام ، الموازنة المالية

المقدمة

- ✓ شكل الاهتمام بالانفاق العسكري موضوعاً مثار جدل على مر العقود وذللك للأثار التي يتركها هذا الانفاق على مختلف مجالات الحياة وليست الاقتصادية وحسب بسبب الارتفاع الكبير في نفقاته التي من الممكن توجيهها نحو المجالات التنموية في حالة السلم وبالاخص ان الانفاق العسكري يتميز بالارتفاع الكبير جداً في أسعار سلعه مما يؤدي الى الافراط الكبير في سباق التسلح بين البلدان مبررةٍ ذلك بأهمية الحفاظ على سيادتها الوطنية مما أنعكس على واقعها التنموي وأدى الى التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي والعجز المتواصل في بنود الموازنة العامة ،مما أدى الى خلق حالة من الاختلال بين الأنفاق العسكري والانفاق التنموي وخلق بيئة غير صالحة لجذب مختلف الاستثمارات المحلية منها والاجنبية وهو ما برز بشكل واضح في العراق وعلى مدى عقود من الحروب المتواصلة وبالأخص بعد 2003 وماطرا على البلد من تغير في نظامه السياسي والاقتصادي وصعوبة الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي بسبب ما عانه العراق من ويلات الحروب المتتالية بصورة جعلت بيئته طاردة للاستثمارات بالإضافة الى جعله أقتصاداً احادي الجانب يعتمد على النفط في تمويل موارد بحيث يتضح جلياً تبعية الاقتصاد العراقي لأسعار النفط العالمية ، وسنبين هنا تأثير الانفاق العسكري على الموازنة العامة في البلد خلال المدة 2003-2019 من أجل الوصول الى حلول من شأنها تنمية الاقتصاد العراقي وتحسين موارد المالية وفي نفس الوقت عدم الاخلال بالجوانب الامنية (العسكرية) التي تحافظ على أمن البلد وسيادته ، بمعنى اخر خلق حالة من التوزان بين الاحتياجات الاقتصادية التنموية والعسكرية .

- ✓ **الدراسات المنهجية :**

مشكلة البحث

يتصف الانفاق العسكري المستمر بشكل عام بتأثيره على الموازنة المالية العامة ويشكل جزء كبير منها مما يؤثر على المستوى الاقتصادي للبلد .

أهداف البحث

تهدف الدراسة الى

1- طبيعة العلاقة بين الانفاق العسكري والموازنة المالية العامة .

(تقرير التنمية البشرية ،2007،353) ، كما ويعرف على انه مقياس للتكاليف المالية التي تتحملها الدولة على نشاطها العسكري ، ولا يعد أساسا في تقييم القوة الأمنية والعسكرية

2- التوصل إلى حقيقة العلاقة بين الانفاق العسكري والموازنة المالية العامة .

3-التعرف الى مفهوم الإنفاق العسكري ومحدداته وآثاره الاقتصادية .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في حساسية الانفاق العسكري المتنامي بصفة مستمرة هذا من جانب ومن جانب اخر ، دراسة الموازنة المالية العامة وتسليط الضوء على حجم العبىء الذي يشكله الانفاق العسكري

فروض البحث

يستند البحث الى فرضية مفادها (ان الانفاق العسكري لا يولد اثراً على الموازنة المالية العامة).

حدود البحث:

مجتمع وعينة الدراسة: -

اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية الخاصة بالانفاق العسكري والموازنات المالية العامة للعراق للمدة 2003-2020

الاطار النظري

الانفاق العسكري ((مفهومه و أثاره الاقتصادية))

اولا : مفهوم الأنفاق العسكري

يعرف الانفاق العسكري وفقاً معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري SIPRI) على انه ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية ونفقات الصيانة ، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية بالإضافة الى رواتب المدنيين العاملين ضمن الاجهزة العسكرية بالإضافة الى معاشات التقاعد للعسكريين . (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،2014 :ص 271) وكل ما يدخل في أطار ذلك من نفقات بما في ذلك نفقات البحث والتطوير والتي لا تشتمل على المجالات الاقتصادية فحسب بل تنسحب لتشمل المجالات العسكرية من تصميم أسلحة جديدة وبرامج تدريبية .

كما يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008 الانفاق العسكري على انه نفقات وزارة الدفاع كافة وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية في البلد المانح

التي هي مخرجات القطاع العسكري .(سكونز،2004، ص444) أي ان الانفاق العسكري يعد مقياساً عاماً للتكاليف المالية التي تكبدها الدولة على نشاطها العسكري

(زيـاد ، 2014، ص18). فارتفـاع هـذا البنـد (الانفـاق العسكري) ضمن بنود الانفاق العام ينشأ نتيجة عدة دوافع منها اقتصادية كالارتفاع الكبير في حجم الموارد المالية مما يشكل حافزاً نحو زيادة التخصيصات العسكرية الى جانب الدوافع الخاصة بالمستوى الامني والتهديدات التي يتعرض لها البلد فهذه النفقات بالمجمل وعلى الرغم من اهميتها من مختلف النواحي الامنية والاجتماعية ألا انها وفي نفس الوقت يمكن ان تشكل أثرا لمزاحمة العمليات التنموية فيما يتعلق بحجم التخصيصات المالية التي من الممكن توجيهها نحو قنوات أكثر انتاجية .

ثانيا:- الأثار الاقتصادية للأنفاق العسكري :-

تختلف الاثار التي يخلفها الانفاق العسكري باختلاف الظروف والبلد الذي يتم فيه هذا الانفاق ، فزيادة الانفاق العسكري تقلل من التكلفة البديلة له وبالتالي تؤخر من التقدم في مختلف المؤشرات الاقتصادية التنموية وتخلق عائقاً يكون مستداماً في أحيان كثيرة فالأنفاق العسكري له أثاره السلبية على حجم المدخرات المحلية ومزاحمته لمختلف الانشطة الاقتصادية الاستثمارية سواء على المستوى العام أو على مستوى القطاع الخاص ، وبعبارة اخرى تتركز اهم الاثار الاقتصادية للأنفاق العسكري في الجوانب الاتية(داوود ،2021: ص 83) :-

1) **الاختلال الاقتصادي** :- من حيث تأثيره على ميزان المدفوعات وتقليله من موارد النقد الاجنبي وأن الارتفاع المستمر في هذا الانفاق يؤدي الى الرفع من سنبته الى حجم اجمالي الدين الخارجي كما يخلق في نفس الوقت عجزاً مستمراً في الموازنة العامة .
2) **الايدي العاملة** :- في هذا المجال هناك نوعين من الاثار الايجابية من حيث مساهمة الانفاق العسكري في خلقه لأيدي عاملة ماهرة وكفؤة وفي نفس الوقت يبعدها عن المجالات التنموية الاخرى .
3) **المستوى التكنولوجي** :- ويعتمد هذا الاثر من حيث كونه أيجابياً على درجة القدم في القطاع العسكري ومدى كفاءة وحدات البحث والتطوير فيه .
4) **تأخر النمو الأقتصادي** :- حيث تزعم المدرسة الفكرية الكلاسيكية ان الزيادة في الانفاق العسكري من المرجح ان يؤخر النمو الاقتصادي و تستند هذه الحجة الى فرضية ان الانفاق العسكري يعني انخفاض مستوى الاستثمار الخاص ، الامر الذي سيؤدي الى استبعاد الاستثمار الخاص في حين تدعي المدرسة الفكرية الكنزية ان زيادة العبئ العسكري تحفز الطلب وتزيد من القوة الشرائية والإنتاج القومي وتخلق عوامل خارجية إيجابية **(محمد ،2020:ص 33)**

ونلاحظ مما تقدم انه من الممكن ان يكون هنالك نوعين من الاثار للأنفاق العسكري وهي أما أن تكون ثار سلبية تساهم في تحويل مختلف العناصر الانتاجية من القوى العاملة والاراضي والمهارات ومختلف الكوادر الفنية في اتجاهات غير تنموية مما يقلل من إنتاجيتها وهو ما أكدت عليها أفكار النظرية الكلاسيكية في عدها للنفقات العسكرية نفقات غير انتاجية ، واما ان تكون أثاراً توسعية من حيث توفير الامن والطمأنينة وخلق مناخ أم للاستثمار على المستوى الوطني الى جانب أقامتها مختلف الموانئ والمطارات وهذه الفكرة لا يتفق معها الكثيرون فالأثار الايجابية التي ذكرناها من الممكن تحقيقها بالتقليل من الانفاق العسكري .

الجانب العملي

الانفاق العسكري وأثره على الموازنة العامة في العراق خلال المدة 2003- 2019

أولاً :- الانفاق العسكري وأهميته بالنسبة لمختلف المؤشرات المالية في العراق

تتضمن الموازنة المالية العامة جميع النفقات والإيرادات خلال السنة للبلد ، حين ان توزيع النسب لمختلف القطاعات حسب الأولوية لكل قطاع ، حيث يبرز قطاع الدفاع لاهيمته في توفير الامن الداخلي والخارجي ، حيث يتطلب توفير نفقات عالية ضمن الموازنة المالية العامة لذلك يمثل الانفاق العسكري النسبة الأكبر في الموازنة المالية العامة ، فاذا كانت الموازنة العامة للدولة ضخمة ، فان الانفاق العسكري سيكون عند مستويات عالية هو الاخر ، وبما ان حجم الموازنة يحدد في ضوء حصيلة الإيرادات العامة للدولة ، كذلك الوضع الاقتصادي العام فان هذه المتغيرات لها اثر أيضا في تحديد حجم ومستوى الانفاق العسكري (**كدواي ، 1997،ص52)** وهو ما نبينه في الجدول (1) والذي يبين حجم الانفاق العسكري في العراق بالإضافة الى مختلف المؤشرات المالية والتي سيتم تحليلها قياسياً لبيان أثاراها .

جدول (1) يبين الانفاق العسكري والموازنة المالية والدين الداخلي والخارجي للمدة 2004-2019

السنة	الأنفاق العسكري بالمليار دينار	الموازنة المالية ترليون دينار	الدين الداخلي مليون دينار	الدين الخارجي مليون دينار	أجمالي الدين العام (مليون دينار)
2004	892	35981168	5925061	129630480	135555541
2005	1649	50963161	6593960	105066720	111660680
2006	1814	51727468	5645390	81418012	87063402
2007	2497	59861973	5193705	72109684	77303389
2008	3718	86683832	4455569	54658564	59114133
2009	3788	69165523	8434049	52667550	61101599
2010	4391	84657467	9180806	55597230	64778036
2011	5006	96662766	7446859	52836030	60282889
2012	4829	117122930	6547519	51536034	58083553
2013	9072	138424608	4255549	49908298	54163847
2014	8073	163416518	9520019	50375864	59895883
2015	11211	119585322	32142805	52638006	84780811
2016	7057	105895722	47362251	52234944	99597195
2017	8781	100671160	47678796	73153440	120832236
2018	7487	104158183	41822918	48625780	90448698
2019	9056	133107616	38331548	57888450	96219998

المصدر:- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام، للسنوات(2004-2019)

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للسنوات مختلفة .

يتبين من الجدول اعلاه الارتفاع التدريجي لحجم الانفاق العسكري بالاخص بعد 2003 وما شهده العراق من تغيرات جذرية عل جميع الاصعدة ومنها العسكرية وحالة عدم الاستقرار وهو ماساهم في الارتفاع الكبير في حجم هذه النفقات خلال مدة الدراسة بالتزامن مع الارتفاع في حجم الموازنة العامة ومختلف المؤشرات المالية التي سيتم تحليلها لاحقاً .

ثانياً : النموذج القياسي :-

الاقتصادية وعلى البيانات المتوفرة لعينة الدراسة، حيث كانت العينة متكونه من 16 سنة للمدة من (2004-2019) وان المتغيرات التابعة والمستقلة المتمثلة في بناء هيكل

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي يقوم فيها على أساس اختبار وتقدير العلاقة بين العديد من المتغيرات المختلفة ، يعرف هذا الأسلوب بالبساطة والدقة والقدرة على تفسير النتائج، وإن الهدف الأساسي للدراسات القياسية بمختلف أنواعها هي الوصول للنظرية الاقتصادية ، وتم توصيف النموذج على أساس بناء النموذج القياسي وذلك لما تطلبه الأمر من تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج وعليه تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية ، هذه المرحلة يتطلب تحديد متغيرات النموذج وانطلاقا من منطق النظرية الأنموذج القياسي الذي يتكون من عدة معادلات استخدم الانحدار الخطي البسيط في تقدير العلاقة المدروسة وكما في بالجدول الآتي:-

جدول 2 هيكل الأنموذج القياسي للعلاقة المدروسة

اسم المتغير		الرمز	نوع المتغير	بناء هيكل النموذج
الانفاق العسكري	Military spending	MS.	مستقل	--------
الموازنة المالية	Financial budget	FB.	تابع	$FB = B_0 + B_1 MS + ei$
الدين الداخلي	Internal debt	ID.	تابع	$ID = B_0 + B_1 MS + ei$
الدين الخارجي	External debt	ED.	تابع	$ED = B_0 + B_1 MS + ei$
الدين العام	Public debt	PD.	تابع	$PD = B_0 + B_1 MS + ei$

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثاً : اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية

يعتبر التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة) احد متطلبات الشرط الضروري لاختيار الأنموذج القياسي من أهم الاختبارات التي تؤهلنا إلى المرحلة التالية، والتي تتمثل باختيار أنموذج يتناسب مع استقراريه البيانات، حيث إن استخدام طريقة Ordinary Least Square (OLS) فمن دون الرجوع إلى اختبارات الاستقرارية قد يعطي نتائج مزيفه وغير حقيقية لا يمكن اثبات تفسيرها (Damodar،2014) تم إجراء اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية للبيانات عينة الدراسة، وقد أعتمد اختباران للسكون هما ADF و PP بالاعتماد على بيانات جدول (4، 5).

1-اختبار جذر الوحدة Augmented Dicky – Fuller (ADF)

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى I(0) كما مبينة في الجدول (3)، حيث أن الانفاق العسكري **MS** غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث والموازنة المالية **FB** غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث وكذلك الدين الداخلي **ID** غير مستقر عند المستوى للحالات الثلاثة ، وكذلك الدين الخارجي **ED** غير مستقرة والدين العام **PD** غير مستقرة في الحالات الثلاثة عند المستوى ، في حين أن نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول I(1) (First Difference) جاءت النتائج بعد أخذ الفرق الأول كما موضحة في الجدول رقم (2)، لتؤكد استقراريه المتغيرات جميعها عند مستوى معنوية 1% و5% و 10% .

جدول 3

نتائج اختبار استقرار(سكون) المتغيرات عند المستوى I(0) والفرق الأول I(1) باستعمال اختبارADF

Level		MS	FB	ID	ED	PD
With Constant	t-Statistic	-1.176	-1.546	0.137	-4.552	**-2.052**
	Prob.	0.652	0.483	0.955	0.003	**0.264**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.178	-1.800	-3.268	-3.052	**-2.345**
	Prob.	0.134	0.653	0.112	0.151	**0.383**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.128	0.649	1.078	-1.819	**-1.240**
	Prob.	0.923	0.845	0.916	0.066	**0.187**
At First Difference		**MS**	**FB**	**ID**	**ED**	**PD**
With Constant	t-Statistic	-3.636*	-3.214**	-3.451**	-3.699**	**-2.876****
	Prob.	0.024	0.040	0.028	0.017	**0.073**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.330	===	===	===	===
	Prob.	0.113	===	===	===	===
Without	t-Statistic	-1.747	===	===	===	===
	Prob.	0.076	===	===	===	===

Constant & Trend	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

***: معنوي عند مستوى 10%، **: معنوي عند مستوى 5%، *: معنوي عند مستوى 1%.

2- اختبار جذر الوحدة لـ Phillips – Perron (PP)

لبيان تأكيد نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF تم أجراء اختبار آخر للاستقرارية وهو اختبار فيليبس – بيرون PP عند المستوى I(0) كما موضحا في الجدول (5) علما أن اختبار PP أكثر دقة لنتائج البيانات في العينات الصغيرة (**Kozhan**، 2010) ، وكانت نتائج الاختبار أن الانفاق العسكري **MS** غير مستقر عند المستوى في الحالات الثلاث ولجميع المتغيرات باستثناء متغير الدين الخارجي **ED** مستقرة مع الثابت عند معنوية 1 % وعند المستوى ، في حين أن نتائج اختبار PP بعد أخذ الفرق الأول I(1) (First Difference) أظهرت النتائج استقرار السلاسل الزمنية المتغيرات الأخرى على مستوى معنوية 1% ، 5 % للحالة الاولى مع الثابت وبدون الثابت والاتجاه.

جدول 4

نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى I(0) والفرق الأول I(1) اختبارPP

Level		**MS**	**FB**	**ID**	**ED**	**PD**
With Constant	t-Statistic	-1.265	-1.556	-0.755	-6.378*	**-2.398**
	Prob.	0.616	0.475	0.802	0.000	**0.158**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.242	-1.800	-1.577	===	**-2.509**
	Prob.	0.113	0.653	0.752	===	**0.319**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.827	0.649	0.075	===	**-1.154**
	Prob.	0.879	0.845	0.691	===	**0.214**
At First Difference		**MS**	**FB**	**ID**	**ED**	**PD**
With Constant	t-Statistic	-7.336*	-3.218**	-1.982	===	**-2.837**
	Prob.	0.000	0.040	0.290	===	**0.078**
With Constant & Trend	t-Statistic	===	===	-1.857	===	**-3.173**
	Prob.	===	===	0.622	===	**0.129**
Without Constant & Trend	t-Statistic	===	===	-1.983**	===	**-3.019***
	Prob.	===	===	0.048	===	**0.005**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

***: معنوي عند مستوى 10%، **: معنوي عند مستوى 5%، *: معنوي عند مستوى 1%

3- تحديد مدة الإبطاء المثلى :-

إن مدة الإبطاء المثلى التي أظهرتها نتائج الاختبارات الثلاثة (SC. HQ. AIC.) التي استعملت في تحديد مدة الإبطاء المثلى بهدف تحقيق أفضل تقدير للنموذج المقدر وهي المدة ولكافة متغيرات السياسة النقدية محل الدراسة وعند مستوى 5% ذلك كون قيمتها هي الأقل بالمقارنة مع بقية القيم الأخرى في الاختبارات وسيتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير هذا النموذج.

جدول 5 يبين تحديد مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية مع الانفاق العسكري

	Log	**Log L**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
MS	0	-120.4427	NA	7617210.	18.68349	18.72695	**18.67456**
	1	-115.7749	7.899428	4341781.	18.11921	18.20612	**18.10134**
	2	-112.3306	5.298814*	2998919.*	17.74317*	17.87355*	**17.71638***

	3	-111.5347	1.102013	3132374.	17.77457	17.94841	**17.73884**
ED	0	-224.3874	NA*	6.71e+13	34.67498	34.71844*	**34.66605**
	1	-223.7738	1.038281	7.14e+13	34.73444	34.82135	**34.71657**
	2	-222.2248	2.383135	6.60e+13*	34.64997*	34.78034	**34.62317***
	3	-222.2150	0.013640	7.78e+13	34.80230	34.97613	**34.76657**
FB	0	-241.1275	NA	8.82e+14	37.25038	37.29384	**37.24145**
	1	-235.8129	8.993984*	4.55e+14*	36.58660*	36.67351*	**36.56873***
	2	-235.6837	0.198669	5.23e+14	36.72058	36.85095	**36.69378**
	3	-235.6834	0.000499	6.18e+14	36.87437	37.04820	**36.83864**
ID	0	-235.0925	NA	3.48e+14	36.32192	36.36537	**36.31298**
	1	-224.3218	18.22727	7.77e+13	34.81874	34.90565	**34.80087**
	2	-220.8178	5.390825*	5.31e+13	34.43350	34.56387	**34.40670**
	3	-218.6749	2.966965	4.51e+13*	34.25768*	34.43151*	**34.22195***
PD	0	-236.9927	NA	4.67e+14	36.61425	36.65771	**36.60532**
	1	-232.0946	8.289002*	2.57e+14	36.01455	36.10147*	**35.99669**
	2	-231.6917	0.619902	2.83e+14	36.10641	36.23678	**36.07961**
	3	-229.8602	2.535946	2.52e+14*	35.97848*	36.15232	**35.94275***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

*: مدة الإبطاء المثلى.

يتبين من نتائج التحليل في الجدول أعلاه إن مدة الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي المدة الأولى والمدة الثانية بشكل متفاوت وذلك كونها جاءت متوافقة مع معيار سكوارز (SC) ومعيار اكايك (AIC) ومعيار هانان كوين (HQ) وهي أقل قيمة.

4- تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي

تم تقدير النماذج بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى (OLS) بواسطة أسلوب الانحدار الخطي البسيط، إذ أن هذه الطريقة تعطي أفضل نتائج في تقدير العلاقة بين الموازنة المالية و الدين العام الداخلي والخارجي كمتغيرات تابعة والانفاق العسكري ممتغير مستقل وبعد تحليل بيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Evewis-10 ظهرت النتائج وكانت بالشكل الآتي:-

أ- معادلة الموازنة المالية والانفاق العسكري :-

جدول 6

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج الموازنة المالية

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 41359	4.156	0.72	37.535	0.000
B = 9587.07	6.126			
FB = 41359 + 9587.07 MS				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية متوسطة، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.72) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 72% من التغيرات التي حدثت في الموازنة المالية تعود إلى تأثير العامل المستقل هو الانفاق العسكري وتبقى نسبة 28% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة 6.126 أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين الانفاق العسكري والموازنة المالية .

للتأكد من صحة ودقة نتائج الاختبار يتم اختبار استقراريه المتغير العشوائي لمعادلة انحدار الموازنة المالية والأنفاق العسكري ، تم اختبار الاستقرارية من خلال اختبار نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع حيث ظهرت النتيجة ان المتغير العشوائي مستقر على المستوى بدون الاتجاه والقاطع على مستوى معنوية 1% كما مبين بنتائج التحليل ادناه

Null Hypothesis: **RESID01** has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.778579	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

ب- معادلة الدين الخارجي والانفاق العسكري

جدول 7

قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج الدين الداخلي

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 11181.04	5.722	0.39	9.172	0.00
B = - 8.610	-3.028			
MS=11181.04 – 8.610 ED				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية عالية، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.39) وهذه النسبة تدل على ان نسبة 39% من التغيرات التي حدثت في نموذج الانفاق العسكري تعود إلى تأثير العامل المستقل هو الدين الداخلي وتبقى نسبة 61 % تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة -3.028 اكبر من قيمة t الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل .

ومن الناحية الاقتصادية اشارة نتائج التحليل على وجود علاقة عكسية بين الدين الداخلي والانفاق العسكري.

ج - معادلة الدين الداخلي والانفاق العسكري

جدول 8 قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها لنموذج سعر الصرف

المعلمات المقدرة	T	R^2	F	sig
B0 = 3495.91	3.858	0.41	10.016	0.00
B = 0.0001	3.164			

ID=3495.91 + 0.0001 ED

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التحليل أعلاه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية عالية، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.41) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 41% من التغيرات التي حدثت في الدين الداخلي تعود إلى تأثير العامل المستقل هو الانفاق العسكري وتبقى نسبة 59% تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس، ويتضح كذلك أن المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% من خلال قيمة t المحتسبة والبالغة 3.164 أكبر من قيمة t الجدولية ومما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الدلة على معنوية النموذج .وبشكل عام أن النموذج معنوي من خلال قيمة F التي تشير إلى معنوية النموذج ككل.

ومن الناحية الاقتصادية اثبتت نتائج التحليل على وجود علاقة طردية بين حجم الدين الداخلي والانفاق العسكري.

د- معادلة الدين العام والانفاق العسكري

أظهرت نتائج التحليل ARDL وجود علاقة في الاجل الطويل بين الانفاق العسكري والدين الخارجي حيث جاء الانفاق العسكري بمعنوية بعد ابطاء الفترة الزمنية حيث بلغت.Prob (0.00) على مستوى معنوية 1% وكذلك معنوية المتغير الدين العام حيث بلغت (0.01) ، حيث بلغت قيمة R^2 (0.878) وبلغت قيمة F 24.06 على مستوى احتمالية 0.000 ، اما من الناحية الاقتصادية حيث جاءت النتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية وكانت العلاقة عكسية بين الدين العام والانفاق العسكري .

Method: ARDL
Date: 01/26/22 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2006 2019
Included observations: 14 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): PD
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS(-1)	0.068856	0.179858	0.382834	0.7099
MS(-2)	1.032593	0.209669	4.924873	0.0006
PD	-6.97E-05	2.23E-05	-3.122175	0.0108
C	5783.036	1445.283	4.001317	0.0025

R-squared	0.878349	Mean dependent var	6198.571
Adjusted R-squared	0.841854	S.D. dependent var	2849.841
S.E. of regression	1133.314	Akaike info criterion	17.13864
Sum squared resid	12844016	Schwarz criterion	17.32122
Log likelihood	-115.9705	Hannan-Quinn criter.	17.12174
F-statistic	24.06743	Durbin-Watson stat	1.578742
Prob(F-statistic)	0.000068		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- جاءت نتائج التحليل بوجود علاقة طردية بين الانفاق العسكري والموازنة المالية وكذلك الدين الداخلي جاءت نتائج التحليل بعلاقة طردية

2- بينت نتائج التحليل بوجود علاقة عكسية بين الانفاق العسكري والدين الخارجي .

3- ظهرت نتائج التحليل بوجود علاقة على المدى الطويل بين الانفاق العسكري والدين العام .

التوصيات

على ضوء ما ورد في الاستنتاجات توصي الدراسة بما يلي :-

1- ضرورة ان يكون هنالك اهتمام اكثر بالقطاع الزراعي على مستوى الدراسات والبحوث في مختلف جوانب هذا القطاع .

2- ضرورة ان تكون هنالك رؤية واضحة في ما يتعلق بالانفاق العسكري ولاسيما وجود علاقة على المدى الطويل بينه وبين الدين العام .

3- دعم المشاريع الخاصة بالقطاع العسكري لما لها من أهمية على القدرة في توفير فرص العمل وكذلك تقليل الاستيرادات بخصوص التجهيزات العسكرية والحد من استنزاف العملة الأجنبية .

المصادر

1) أيهاب علي داوود ، عباس فاضل رسن ، قياس وتحليل العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019 ، جامعة الكوفة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 2، المجلد 17، 2021.
2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2007 ، 2008.
3) بيون هاغلين و إليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،2004.
4) طلال كداوي ، الاناق العسكري الاسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997.
5) علي حسين محمد . نضال شاكر جودة . أثر الإنفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة1990-2016، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،2020، السنة 18، العدد 65 .
6) علي حسين محمد، نضال شاكر جودة، أثر الإنفاق العسكري على المسار التنموي في العراق للمدة 1990-2016 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ السنة ،18 العدد 65 ، 2020 .
7) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2014 الصادر عن ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص 268.
8) مي محمد زياد ، جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على أسرائيل-الدول العربية- ، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر ، 2014